

Distr.: General
2 July 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البنود ٥٧ و ١٠٠ و ١٥٢ من القائمة الأولية*
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
المراقبة الدولية للمخدرات
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

نيابة عن البعثات الدائمة التالية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء منظمة شانغهاي للتعاون، وهي الاتحاد الروسي وجمهورية أوزبكستان وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان، أتشرف، بوصفي ممثلاً للبلد المضيف لمؤتمر قمة منظمة شانغهاي للتعاون، بأن أحيل إليكم نص إعلان طشقند الذي صدر عن رؤساء دول منظمة شانغهاي للتعاون خلال مؤتمر القمة الذي عقده زعماء هذه الدول في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (انظر المرفق).

ويعرب هذا الإعلان عن تطلع دول منظمة شانغهاي للتعاون مجتمعة إلى بذل جهود مشتركة من أجل مواجهة الأخطار والتحديات الجديدة، بما في ذلك الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وإلى تشجيع التعاون في مختلف الميادين، وخاصة في الميدان الاقتصادي. وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص إعلان طشقند كوثيقة للجمعية العامة، في إطار البنود ٥٧ و ١٠٠ و ١٥٨ من القائمة الأولية، وكذلك لمجلس الأمن.

(توقيع) اليشير وحيدوف
الممثل الدائم لجمهورية أوزبكستان
لدى الأمم المتحدة

* A/59/50 و Corr.1.



مرفق الرسالة المؤرخة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

إعلان طشقند الصادر عن رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون

[الأصل: بالروسية]

إن رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون (يُشار إليها فيما بعد بـ "المنظمة")، وهي الاتحاد الروسي وجمهورية أوزبكستان وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان، وقد اجتمعوا في طشقند في إطار مجلس رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون يوم ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، يعلنون ما يلي:

أولا

يؤكد رؤساء الدول أن النجاحات التي أحرزتها منظمة شانغهاي للتعاون منذ تأسيسها، والتغيرات التي طرأت على الوضع الدولي إنما تشهد على انسجام تأسيس المنظمة وتطورها وتغيرات المرحلة، ومع المصالح الجذرية لشعوب الدول الست وتطلعاتها، كما تشهد على صحة المبادئ التي أرستها المنظمة.

إن رؤساء الدول، إذ ينوّهون بالتسوية الناجحة لمهام إنجاز التشكيل التنظيمي للمنظمة، وهي مهام حددتها قمة موسكو في أيار/مايو ٢٠٠٣، يقيمون تقييما إيجابيا ما قام به مجلس وزراء الخارجية ومجلس المنسقين القطريين من عمل في هذا المجال.

ويعرب رؤساء الدول عن ارتياحهم لبدء عمل هيئتي المنظمة العاملتين الدائمتين في الوقت المناسب، وهما الأمانة العامة في بكين واللجنة التنفيذية للهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب في طشقند، منوهين بالجهود الجمة التي بذلها الجانبان الأوزبكي والصيني من أجل تهيئة الظروف الملائمة لتسهيل عمل هاتين الهيئتين بصورة كاملة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بدأ مجلس الجهاز الإقليمي لمكافحة الإرهاب عمله، وهو بمثابة الجهاز الإداري لهذه الهيئة. وتم في إطار الجهاز وضع خطة عمل محددة واعتماد سلسلة من الصكوك القانونية اللازمة. وبذا يكون قد تم تهيئة المنطلقات الضرورية لتفعيل عمل الجهاز الإقليمي لمكافحة الإرهاب الذي يُتوخى منه أن يضيف طابعا نظاميا هادفا على التفاعل بين دول منظمة شانغهاي للتعاون في مجال تنفيذ اتفاقية شانغهاي لمكافحة الإرهاب والانفصالية والتطرف.

وتم التنويه بأهمية كفاءة عمل آلية تمويل أنشطة المنظمة دون انقطاع بغية مساعدتها على حل المهام الماثلة أمامها.

ويكتسي البرنامج الطويل الأجل للتعاون التجاري والاقتصادي المتعدد الأطراف بين الدول الأعضاء في المنظمة، وهو برنامج وضعه مجلس رؤساء الحكومات في بيجين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أهمية حاسمة في تدعيم عمل المنظمة بوجه عام وتنمية عنصرها الاقتصادي على وجه الأخص. ولم تكتف الوثيقة بتحديد الفهم العام للمبادئ التوجيهية للشراكة العملية للبلدان الستة وأهدافها ومهامها لغاية عام ٢٠٢٠، بل بينت السبل والأساليب اللازمة لتحقيق هذه المبادئ والأهداف والمهام.

ويعمل مجلس وزراء الخارجية بنشاط. ويُتوخى أن يؤدي بروتوكول التعاون وتنسيق الأنشطة بين وزارات خارجية البلدان الستة دورا هاما في التوفيق بين مواقف هذه البلدان في ما يتعلق بالمسائل الملحة على الصعيد الدولي.

ويؤيد رؤساء الدول مبادرة جمهورية أوزبكستان بشأن عقد لقاءات منتظمة لأمناء مجالس أمن الدول الأعضاء في المنظمة، والهدف منها هو تعزيز التعاون بين الأجهزة القطرية ذات الصلة في مواجهة الأخطار والتحديات الجديدة.

ويؤكد رؤساء الدول ضرورة أن يركز مجلس المنسقين القطريين في الظروف الحالية اهتمامه، بالاعتماد على أمانة المنظمة، ليس فقط على كفالة سلاسة سير عمل المنظمة، بل أيضا على وضع نهج مفاهيمية إزاء المضي في تطوير المنظمة.

ولقد انضمت المنظمة منذ تأسيسها، انطلاقا من مبدأ الانفتاح، إلى المجتمع الدولي بوصفها شريكا نافذا متساويا في الحقوق. وسوف تواصل سلوك هذا النهج في المستقبل. ويعد المرسوم الذي صدر في طشقند بشأن منح مركز المراقب لدى المنظمة خطوة ملموسة جديدة في مجال إقامة اتصالات بين المنظمة والتجمعات والدول الأخرى وتوسيع هذه الاتصالات، بصرف النظر عن الوضع الجغرافي لتلك التجمعات والدول. وسوف يستمر العمل على صياغة الصكوك التي تنظم سائر أشكال التعاون الدولي للمنظمة، والمنصوص عليها في ميثاقها.

ثانيا

مع اكتمال مرحلة البناء المؤسسي، دخلت المنظمة مرحلة التعاون الكامل بين الدول الأعضاء فيها. وينادي رؤساء الدول بالتحرك النشط والمنظم نحو الأمام في جميع الاتجاهات التي رسمها ميثاق المنظمة. ويجب أن يستند التفاعل في ذلك إلى مبادئ توجيهية طويلة الأجل، فضلا عن الأولويات قصيرة الأجل. والهدف من التفاعل هو القيام على نحو مشترك بتحديد المصالح التي تجمع بين البلدان الستة انطلاقا من احترام الخصوصية الثقافية لكل منها وحقوقه ذات السيادة.

وسيكون للاتفاق الذي تم التوقيع عليه في طشقند بشأن التعاون في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة والمخللة بالعقل والسلائف له أهمية كبرى في العمل المتعدد

الأطراف الذي سيجري في إطار المنظمة في مجال مكافحة الأخطار والتحديات العابرة للحدود. ويرى رؤساء الدول أن مسيرة تنفيذ هذا الاتفاق يجب أن تكون محور تركيز آلية لقاءات أمناء مجالس الأمن، وهي الآلية التي يمكنها أيضا تنظيم الأعمال المتعلقة بإعداد الوثيقة البرنامجية المركبة المتعلقة بالتفاعل في إطار المنظمة من أجل مكافحة التحديات والأخطار الجديدة، بما في ذلك التداول غير المشروع للأسلحة والذخائر، والمتفجرات، والمواد السامة والسمية والمشفعة، والنشاط الارتزاعي.

وتتمثل ضمانات الاستقرار والأمن في منطقة آسيا الوسطى والدول المحاذية لها في تميمتها الاقتصادية المضطربة، وتلبية الاحتياجات الحيوية لسكانها.

وفي هذا الصدد، يرى الزعماء من الضروري أن يتم بحلول انعقاد اجتماع مجلس رؤساء الحكومة في بشكيك في خريف ٢٠٠٤ الانتهاء من تنسيق خطة التدابير المتعلقة بتنفيذ برنامج التعاون التجاري والاقتصادي المتعدد الأطراف الآنف الذكر والبدء بتسيير أفرقة الخبراء الأربعة المنشأة تسييرا كاملا. ومن الأهمية توخي اتخاذ خطوات شاملة يفترض تنفيذها استنباط أشكال حديثة من التعاون التجاري والاقتصادي بين بلدان المنظمة وزيادة تداول السلع في ما بينها، ومواءمة قواعد المعايير القانونية المعتمدة لديها، والتوصل تدريجيا إلى خلق الظروف الملائمة لكفالة حرية حركة السلع والرساميل والخدمات التكنولوجية في ما بينها.

وإلى جانب التدابير التي سبق اتخاذها والتي يجري التخطيط لها من أجل حفز عمليات التكامل في إطار المنظمة، يرى رؤساء الدول من المناسب زمنية الشروع في إنشاء صندوق لتطوير المنظمة ومجلس لأعمالها، ويكلفون أمانة المنظمة المبادرة خلال أقصر مهلة ممكنة إلى كفالة إعداد الوثائق ذات الصلة تنفيذا لهذين المشروعين.

وبوجه عام، فإن رؤساء الدول، إذ يقيمون تقييما إيجابيا تطور التعاون في مختلف الميادين خلال الفترة التي أعقبت اجتماع قمة موسكو، يوجهون الانتباه إلى ضرورة كفالة الوضوح والنتائج في التفاعل بين مختلف الوزارات المسؤولة عن نشاط الاقتصاد الخارجي والتجارة الخارجية، وعن النقل والدفاع والثقافة وتصفية آثار حالات الطوارئ، وكذلك بين الهياكل الأخرى التابعة للدول الأعضاء في المنظمة.

بيد أن زيادة كفاءة محفل اجتماعات قادة الوزارات والإدارات يستلزم خصيصا الإسراع في الانتهاء من وضع واعتماد معايير قانونية للتفاعل، فضلا عن القيام في الوقت المناسب بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

ولا بد من تضمين جدول أعمال تطوير التعاون في إطار المنظمة مسائل المحافظة على البيئة، وترشيد استخدام الموارد المائية وتفعيله. ومن شأن الوزارات والإدارات ذات الصلة، فضلا عن المؤسسات العلمية، أن تبدأ في العام الجاري بالعمل سوية من أجل الإعداد لاستراتيجية المنظمة في هذه الميادين.

ثالثا

إن رؤساء الدول مقتنعون بأن التقدم في تطوير وتعزيز المنظمة غير المنحازة إلى أي معسكر بل المستندة إلى مبادئ الشراكة المتساوية والاحترام والثقة والانفتاح المتبادل، إنما يستجيب للتوجهات الرئيسية للتنمية الدولية وسوف يساهم في توسيع أطر الحوار الدولي.

إن المنظمة مستعدة للمشاركة بنشاط في وضع صيغة بناءة لبنان أمني جديد يكون قادرا على توحيد الجهود الدولية الواسعة من أجل مكافحة التحديات والأخطار الجديدة التي تهدد الاستقرار العالمي والإقليمي. وسوف تتعاون المنظمة مع الدول والهيكل الدولية الأخرى، وعلى رأسها الأمم المتحدة على تحقيق هذه الغاية، كما ستساهم في كفالة الأمن والاستقرار لا في إطار حيز المنظمة فحسب بل وفي العالم بأسره.

ويعرب رؤساء الدول عن قلقهم البالغ إزاء الموجة الجديدة الحادة من الإرهاب والتطرف. فالإرهاب لم يعد يوفر بلدا ولا منطقة من العالم. وهو يتكيف بمرونة مع الأوضاع، ويطبق وسائل التكنولوجيا الحديثة وهو مستعد لكي يسخر لمصلحته أي صراعات لم تتم تسويتها بعد.

إن الخطر العالمي للإرهاب يجب أن يُجابه بمنظومة مكافحة عالمية تكون الأمم المتحدة قوتها المركزية وتستند إلى هياكل إقليمية ودون إقليمية وقطرية. ومن الأهمية العمل لا على التصدي بكفاية لأعمال الإرهابيين، بل وعلى السعي إلى منع وقوع هذه الأعمال.

إن الدول الأعضاء في المنظمة سوف تعمل على تعزيز التعاون في ميدان الأمن بغية زيادة فعالية مكافحة الإرهاب والانفصالية والتطرف وحماية مصالحها المشتركة. وينوه رؤساء الدول باستصواب إجراء مناورات مشتركة لمكافحة الإرهاب بمشاركة أجهزة إنفاذ القانون والأجهزة الأمنية، بهدف تعزيز التنسيق في مكافحة هذه الأخطار.

ويرى رؤساء الدول أن أساليب التصدي للتحديات المعقدة التي يفرضها العصر - سواء تمثلت هذه التحديات في الإرهاب الدولي أو في الصراعات والأزمات الإقليمية - يمكن بل ويجب أن تتحقق بالاستناد إلى التعددية وروح التعاون دون تقسيم الدول إلى فئات مختلفة، وبالتقيد بمعايير القانون الدولي ومبادئه. هذا النهج وحده هو الذي يكفل الأمن والاستقرار الدوليين في ظل العولمة. والمنظمة عازمة كل العزم على الاسترشاد بهذه المبادئ في عملها، وهي تعرب عن استعدادها للتعاون بنشاط مع جميع الدول والتجمعات المتعددة الأطراف استنادا إلى هذا الأساس المفاهيمي.

إن المنظمة، انطلاقا من اهتمامها بعودة السلام والوحدة والازدهار إلى أفغانستان وتمكن هذا البلد من العيش بوثام مع جيرانه وسائر بلدان العالم، لترحب بتشكيل حكومة واسعة التمثيل في هذا البلد.

والدول الأعضاء في المنظمة، اعترافاً منها بالدور التنسيقي المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة في تنفيذ البرامج الدولية في هذا البلد، لسوف تبذل جهودها من أجل حفز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف وتجارة المخدرات بغية إرساء الأمن والسلام والطمأنينة، فضلاً عن تهيئة الظروف اللازمة لإعادة السلام إلى أفغانستان.

رابعاً

ينوه رؤساء الدول بما للتعاون البناء بين جميع التجمعات الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أهمية أساسية في صون السلام والاستقرار والازدهار، وجميعها غايات لا شك في أن بلدان المنطقة كافة مهتمة بتحقيقها.

ويتوجه رؤساء الدول إلى المنظمات والمحافل الدولية العاملة في إطار منطقة آسيا والمحيط الهادئ باقتراح الشروع تدريجياً في إنشاء شبكة من الشراكة لتجمعات متعددة الأطراف عن طريق إبرام اتفاقات ذات صلة في ما بينها تشمل تبادل منح مركز المراقب.

إن رؤساء الدول يرون أن تحقيق هذه المبادرة من شأنه أن يساهم في إنشاء نظام تعاوني داخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ يشمل الأمن والتعاون في المنطقة بأسرها على أن يعمل هذا النظام في إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يراعي بالقدر نفسه مصالح المشاركين كافة.

رئيس الاتحاد الروسي ف. بوتين

رئيس جمهورية أوزبكستان أ. كريموف

رئيس جمهورية الصين الشعبية هو جينتاو

رئيس جمهورية طاجيكستان أ. رحمونوف

رئيس جمهورية قيرغيزستان أ. أكاييف

رئيس جمهورية كازاخستان ن. نازاربايف

حرر في مدينة طشقند يوم ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤